S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26099
13 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير من الأمين العام مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٧٩٥ (١٩٩٢)

أولا - مقدمة

١ - أذن مجلس الأمن في قراره ٧٩٥ (١٩٩٢)، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، للأمين العام بأن يقيم وجودا لقوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حسبما أوصى به في تقريره (S/24923) . وطلب المجلس في القرار نفسه أن يقوم الأمين العام على الفور بوزع الأفراد العسكريين وموظفي الشؤون المدنية والإدارية الموصى بهم في تقريره، وأن يقوم بوزع مراقبي الشرطة فور ورود موافقة حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على ذلك، وأن يبقي المجلس على علم بصفة منتظمة بتنفيذ القرار. ورحب المجلس في قراره ٨٤٢ (١٩٩٣) بالعرض الذي قدمته دولة عضو بالمساهمة بأفراد إضافيين في وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأذن بوزعهم. وهذا التقرير مقدم لإبلاغ المجلس بوزع قوة الأمم المتحدة للحماية وأنشطتها في جمهورية مقدونيا اليوسلافية السابقة قبل هذا التوسع، تمشيا مع الفقرة ٥ من منطوق القرار ٧٩٥ (١٩٩٢).

٢ - وقد عرضت الفقرتان ٣ و ٤ من تقريري المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر توصيتي البعثة الاستكشافية، اللتين وردتا بمزيد من التفصيل في مرفق التقرير، ووافق عليهما مجلس الأمن. والتوصيتان هما كما يلي:

(أ) "إقامة وجود صغير لقوة الأمم المتحدة للحماية في الجانب المقدوني من حدود تلك الجمهورية مع ألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بولاية وقائية في جوهرها تتمثل في رصد أي تطورات في مناطق الحدود يمكن أن تقوض الثقة والاستقرار في مقدونيا أو تشكل تهديدا لأراضيها، والابلاغ عن تلك التطورات"، و

(ب) "يوزع أيضا فريق صغير من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في مناطق الحدود لمراقبة أعمال شرطة الحدود المقدونية".

وكما هو مبين، في الفقرة ٤، "يتمثل مبرر هذا الوزع الأخير في أنه قد وقعت حوادث نتيجة محاولات غير قانونية لعبور الحدود أدت في الآونة الأخيرة إلى تزايد التوتر على الجانب المقدوني. وتعتقد البعثة أن وجود وحدة صغيرة للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة سيكون له اثر مهدئ".

ثانيا - الوزع

٣ - في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أرسل فريق صغير من موظفي الشؤون المدنية، ومراقب عسكري أقدم وموظف إداري أقدم إلى اسكوبيه ليناقش مع الحكومة الترتيبات العملية لوزع قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٤ - وعقب الموافقة التي أعطتها حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر على وزع أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، وصل أول مراقبي الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وبعد ذلك، وزعت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة على طول الحدود الشمالية والغربية. وفي ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣، كان ثمة ٢٤ مراقبا من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، ١٠ منهم مرابطين في أوهريد، لرصد الحدود الغربية، و ١٤ آخرين مقرهم في اسكوبيه، ومسؤوليتهم رصد الحدود الشمالية.

٥ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وصل فريق استطلاع من الكتيبة الكندية الثانية إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لعمل الترتيبات الضرورية للوزع المؤقت لسرية كندية، إلى حين وصول كتيبة مشتركة من فنلندا والنرويج والسويد. وقد وصلت السرية الكندية في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وبقيت حتى ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣.

٦ - وقد وصل العميد فن شرمارك - تومسن التابع للدانمرك والذي عين قائدا لقيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في مقدونيا، إلى اسكوبيه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣، اضطلعت كتيبة بلدان الشمال بالعملية بدلا من السرية الكندية.

٧ - ووزعت كتيبة بلدان الشمال على الحدود الغربية من دبلار في اتجاه الشمال وعلى الحدود الشمالية حتى الحدود مع بلغاريا. وكتيبة بلدان الشمال هي قوة قوامها ٤٣٤ جنديا تتكون من ٣ سرايا مشاه مسلحة بالبنادق. وأنشئ مقر قيادتها في كيوبليا، التي تقع على بعد نحو ١٨ كيلومتر إلى الشرق من اسكوبية. ويشمل مقر القيادة في كيوبليا أيضا سرية السوقيات. والسرية الفنلندية موزعة في الجزء الشمالي الغربي من منطقة العمليات ويوجد مقر قيادتها في تيتوفو. أما السرية النرويجية فهي موزعة في وسط منطقة العمليات ويوجد مقر قيادتها في جورج بيتروف على مشارف اسكوبيه. والسرية السويدية موزعة في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة العمليات ويوجد مقر قيادتها في كومانوفو. وفي ايار/مايو ١٩٩٣، كان هناك ١٨ مركز مراقبة رابط فيها أفراد بشكل دائم، يوجد ٤ منها على طول الحدود مع ألبانيا و ١٤ على طول الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

٨ - وقد وصلت قوة الولايات المتحدة التي تتكون من نحو ٣٠٠ جندي إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في أول اسبوعين من تموز/يوليه، وتجرى الآن عملية وزعها.

٩ - وهناك ١٩ مراقبا عسكريا تابعا للأمم المتحدة في منطقة العمليات. ومنطقة الحدود الغربية جنوب ديبار لا يغطيها إلا مراقبون للأمم المتحدة العسكريون، الذين يكونون الوجود الرئيسي للأمم المتحدة هناك. ولهم مقر قيادة صغير في أوهريد. وفي الوقت الحالي يتولى ١١ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين مسؤولية القيام بأعمال الدورية في المنطقة الواقعة جنوب ديبار. والمراقبون العسكريون الباقون موزعون على منطقة الحدود الشمالية أو يعملون في مقر القيادة في اسكوبيه.

١٠ - ويعمل موظفو الشؤون المدنية وموظفو الإدارة المدنيين الذين يتكونون من ٤ و ٥ موظفين من الفئة الفنية على التوالي في مقر القيادة في اسكوبيه.

ثالثا - الأنشطة

١١ - منذ أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، يجري مراقبة الحدود الشمالية والحدود الغربية شمال ديبار بشكل دائم من مواقع المراقبة وعن طريق الدوريات المنتظمة وكانت تتولى ذلك في أول الأمر السرية الكندية ثم تلتها بعد ذلك كتيبة البلدان الشمالية، بغية الإبلاغ عن أية أنشطة قد تزيد من التوتر أو تهدد السلم والاستقرار. وحتى الآن فإن ملاحظاتهم التي لم يضطلعوا بها إلا من داخل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، لم تظهر أي نشاط يمكن أن يعتبر أنه يشكل تهديدا خارجيا على جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

١٢ - وقد حدث عدد من المواجهات بين الأفراد العسكريين التابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية وجنود جمهورية يوغوسلافية الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، الذين زعموا أن قوة الأمم المتحدة للحماية قد توغلت في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وحتى الآن حلت هذه الحوادث بشكل مرض. وتنشأ المشكلة من الحقيقة المتمثلة في أن خط الحدود بين الجمهوريتين السابقتين التابعتين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، والذي يكن فيما سبق إلا حدا داخليا لم يرسم بشكل محدد. ولم تستطع الحكومتان حتى الآن إنشاء لجنة حدود مشتركة لحل هذه المسألة بشكل حاسم. وهذا يؤدي إلى وجود مصدر محتمل للصراع ولكن كلا الجانبين قد امتنع حتى الآن عن اللجوء إلى التهديدات أو التحرك ضد بعضهما البعض أو ضد قوة الأمم المتحدة للحماية. ولا تزال قوة الأمم المتحدة للحماية تبذل مساعيها الحميدة من خلال القيام بدور "الوسيط" حسبما وعندما يستدعي الأمر.

١٣ - ويقوم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بدوريات منتظمة في منطقة عملياتهم لرصد الحالة. وقد قاموا أيضا ببرنامج من الزيارات للقرى الواقعة على الحدود بهدف اكتساب ثقة سكانها والمساعدة في تهدئة أية توترات ممكنة بين الطوائف الإثنية.

١٤ - وفي أثناء قيام مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ببرنامجهم للزيارات الحدودية، اتصل بهم ممثلو الطائفة الألبانية الإثنية الذين قدموا شكاوى مختلفة عن ممارسات تمييزية مزعومة من جانب السلطات

المقدونية. وفي الحالات التي تكون فيها الشكاوى ذات صلة بولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، يجري عرضها على السلطات الوطنية الملائمة، أو بدلا من ذلك، تعرض على الهيئات الدولية المختصة، من قبيل الفريق العامل المعني بالطوائف والأقليات الإثنية والوطنية (الفريق الفرعي المعني بمقدونيا) التابع للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، أو لجنة حقوق الانسان.

١٥ - وترسل الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة دوريات منتظمة إلى نقاط عبور محددة ومناطق الحدود بصفة عامة يوميا لرصد أعمال شرطة الحدود المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بحادثتي إطلاق النار اللتين وقعتا على الحدود مع البانيا وفي ٢٢ شباط/فبراير و ١٩ نيسان/ابريل، على التوالي. وقد وقعت تلك الحادثتان، على ما يروى، فيما يتصل بعبور الحدود بشكل غير قانوني. وتسببت الأولى في وفاة مواطن ألباني، كان أحد موظفي الحدود المقدونيين قد أطلق عليه النيران. وتعتقد الشرطة المقدونية أن المواطن الألباني كان متورطا بشكل مباشر في تهريب الأسلحة إلى مقدونيا. وتقوم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة برصد هاتين الحالتين عن كثب.

١٦ - وتلقت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة عن طريق عمدة ديبار عددا من الشكاوى من الألبانيين بشأن شرطة الحدود المحلية. وفي الحالات التي بدا فيها ظاهريا أن هناك أساسا للشكوى، تولت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة عرض المسألة على سلطات الشرطة المناسبة.

١٧ - ومنذ بدء أنشطة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، فقد تمتعت بعلاقات عمل طيبة مع شرطة الحدود المحلية وغيرها من موظفي الحدود. وما فتئ التعاون الذي تقدمه السلطات المحلية أيضا مرض بأكبر درجة.

١٨ - وقد أقام مكتب الشؤون المدنية التابع لقوة الأمم المتحدة للحماية صلات منتظمة مع السلطات الحكومية المناسبة وأعضاء البرلمان وممثلي الأحزاب السياسية وحافظ على تلك الصلات كما قام بضمان التنسيق مع بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الانسانية. وبالنسبة لبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فقد أنشئت آليات التعاون المناسبة وفقا لما دعا إليه قرار مجلس الأمن ٧٩٥ (١٩٩٢). وقد أجري ذلك طبقا لمبادئ التنسيق بين قوة الأمم المتحدة للحماية وبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والتي ووفق عليها رسميا في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣. ويعتبر كلا الجانبين أن مستوى التعاون الذي أمكن تحقيقه فعال ومفيد إلى حد كبير.

١٩ - وقد أنشأ مكتب الشؤون المدنية، في البداية، برنامجا اعلاميا لشرح دور قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وكان تركيزه هو ضمان اعطاء الجمهور مجموعة من الفرص المختلفة لفهم السبب في وجود قوة الأمم المتحدة للحماية وطبيعة وزعها. وفي البداية لم يكن السبب في قرار الوزع مفهوما بشكل كامل لعامة الجمهور. وقد وضعت سياسة اعلامية واضحة، تتضمن علاقات وثيقة مع الإذاعة والتلفزيون ومحرري الصحف على الصعيد المحلي. وفي الوقت الحاضر يجري وضع برنامج

مطبوعات في صيغته النهائية ليوفر، في مقدونيا وألبانيا، تفسيرات واضحة لوجود قوة الأمم المتحدة للحماية ودور المكونات المختلفة في عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٢٠ - ووزع قوة الأمم المتحدة للحماية في منطقة عملياتها وأنشطتها التي اضطلعت بها بعد ذلك في أداء ولايتها قد سهلهما إلى حد بعيد الموقف الداعم والتعاون من جانب حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكذلك من جانب السلطات على مختلف الصُعد.

رابعا - التطورات منذ وزع قوة الأمم المتحدة للحماية

٢١ - عند وزع قوة الأمم المتحدة للحماية، كانت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يساورها قلق بالغ بشأن وجود تهديد خارجي للأمن. وقد أدى وجود قوة الأمم المتحدة للحماية وضم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى عضوية الأمم المتحدة إلى تخفيف هذه المخاوف.

٢٢ - وقد أمكن التغلب إلى حد كبير على بعض أوجه القلق الأولية من جانب القطاعات الألبانية من السكان إزاء وجود قوة الأمم المتحدة للحماية وذلك عن طريق المقابلات المباشرة مع المسؤولين المحليين وممثلي هذه الجماعات وأيضا من خلال البرنامج الاعلامي المشار إليه أعلاه. وكان للمساعدة التي وفرتها قوة الأمم المتحدة للحماية إلى ضحايا الحادثة الجوية المأساوية التي وقعت في ٥ آذار/مارس في سكوبيه أثر كبير في تكوين صورة ايجابية لقوة الأمم المتحدة للحماية لدى السكان بصفة عامة.

خامسا - ملاحظات

٢٣ - نجحت قوة الأمم المتحدة للحماية حتى الآن في ولايتها الوقائية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وبالطبع من السابق لأوانه جدا استخلاص استنتجات محددة بشأن فعالية هذا الوزع في الحالة المتفجرة التي تسود المنطقة.

٢٤ - وفي هذا الخصوص، فإن تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية بموجب قرار مجلس الأمن ٨٤٢ (١٩٩٣) هو تطور سار. وكما اعترف المجلس مرارا، يساهم وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مساهمة قيمة في استقرار المنطقة، ويعمل كمصدر اضافي لدعم جهود المجتمع الدولي لتشجيع حل سلمي للحالة الشاملة في يوغوسلافيا السابقة. والدعم الملموس المقدم لهذه الأهداف في شكل وزع الولايات المتحدة سيزيد من تعزيز الثقة والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويبرز الرسالة المتمثلة في أن المجتمع الدولي لن يقبل أي مزيد من توسيع نطاق الصراع المأساوي في المنطقة.

٢٥ - ولدى اقتراح الوزع الأولي لقوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/24923)، أعربت عن الاعتقاد بأن إجراء وزع وقائي صغير للأمم المتحدة من شأنه أن يساعد البلدان المعنية "على كفالة المرورالآمن خلال فترة يمكن أن تموج بالاضطرابات وتكون محفوفة بالمخاطر". ويبقى هذا أملي في وقت لم تظهر أي شواهد على خمود النيران المستعمرة في الأجزاء الأخرى من يوغوسلافيا السابقة.

٢٦ - وسأواصل إبقاء الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قيد الاستعراض عن كثب وسأرجع إلى المجلس حسب الاقتضاء في الشهور القادمة.

- - - - -